مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: محددات الموقف الروسي من الأزمة السورية
اسم الكاتب: د. لؤي محمد صيوح
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/4957
تاريخ الاسترداد: 2025/05/19 13:57 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (39) العدد (2) 2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (39) No. (2) 2017

محددات الموقف الروسي من الأزمة السورية

الدكتور لؤي محمد صيوح*

(تاريخ الإيداع 28 / 3 / 2017. قُبِل للنشر في 3 / 5 / 2017)

□ ملخّص □

هدف البحث إلى التعرف على محددات الموقف الروسي من الأزمة السورية الراهنة، وذلك من خلال تحديد طبيعة المصالح الروسية والرؤية المستقبلية للسياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية .

اعتمد البحث على تكامل منهجي بين منهجين: المنهج التاريخي المقارن والمنهج الوصفي التحليلي وذلك من أجل إظهار الإطار الحالي للعلاقات الروسية والإطلاع على مواطن التغير فيها .

ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث :

1- مايحدث على الساحة السورية هو انعكاس لما يجري على المستوى الإقليمي والدولي من تنافس وصراع بين القوى الكبرى في الشرق الأوسط.

2- تنظر روسيا إلى الأزمة السورية كتهديد لمصالحها الإستراتيجية في الشرق الأوسط.

3- اتسمت المواقف الروسية من الأزمة السورية بالاعتدال والتوازن.

وفي ضوء نتائج البحث، فقد أوصى الباحث بضرورة استمرار العلاقات بين روسيا وسورية والتوجه إلى تكثيفها في المرحلة المقبلة.

الكلمات المفتاحية : جيواستراتيجيا، التعددية القطبية، الاستراتيجية الروسية، الأزمة السورية.

* **أستاذ مساعد - قسم الاقتصاد والتخطيط- اختصاص علاقات دولية- جامعة تشرين – اللاذقية- سورية.**

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (39) العدد (2) 2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (39) No. (2) 2017

Determinants of the Russian position on the Syrian crisis

Dr Louai Mouhammed Sayouh*

(Received 28 / 3 / 2017. Accepted 3 / 5 / 2017)

□ ABSTRACT □

The research aims to identify the determinants of the Russian position on the current crisis in Syria, and that is by identifying the nature of Russian interests, and the future vision of the Russian foreign policy towards the Syrian crisis.

The research depended on the systematic integration between the two approaches: the historical comparative approach and the analytical descriptive approach. And that is to show the current frame of the Syrian-Russian relations and to get to know the changes in it. The most important results of the research are: 1. what is happening on the Syrian arena is a reflection of what is happening on the regional and international level in terms of competition and conflict between the major powers in the Middle East. 2. Russia sees the Syrian crisis as a threat for her strategic interests in the Middle East. 3. Russian positions on the Syrian crisis were moderate and balanced. In light of these results, the researcher recommends to continuing of relations between Russia and Syria and proceeding to reinforce them in the next phase.

Key words: Geostrategy, Multipolarity, Russian strategy, The Syrian crisis**.**

***Associat Professor- Department Of Economics &Planning- Faculty Of Economy- Tishreen University-Lattakiak-Syria.**

مقدمة:

اتجهت روسيا الاتحادية لاستعادة الدور الروسي وتعزيزه دولياً وإقليمياً في الشرق الأوسط بالتزامن مع تراجع نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية فيه، بسبب سياستها المترددة و البرغماتية في التعامل مع بعض القضايا المصيرية لدول المنطقة. ويمكن القول إن دور روسيا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد تزايد مع بدء ما يسمى بـ «الربيع العربي»، الذي فتح آفاقًا جديدة لتعزيز وتنمية نفوذها.

وضمن هذا الإطار، تبوأت الجمهورية العربية السورية مكانة جيوسياسية خاصة في الإستراتيجية الروسية، لموقعها الهام في الأمن القومي لروسيا الاتحادية بالإضافة إلى اعتبارها موطئ قدم على شواطئ المتوسط يتيح لأسطولها البحري المرابط في قاعدة "سيفاستوبول "منفذاً من البحر الأسود إلى مياه البحر المتوسط، وأتت الأحداث المندلعة في جغرافيتها وما أفرزته من انكفاء الولايات المتحدة الامريكية عن التدخل المباشر محفزاً لموسكو للقيام بمهام وأدوار مقابلة للإستراتيجية الأمريكية.

كما أنه وحسب الرؤية الاستراتيجية الجديدة لاستعادة دور روسيا في العالم والقائمة على " الأوراسية الجديدة "لا يمكن لروسيا تجاهل سورية الحليف الاستراتيجي لإيران والذي تعتبره روسيا مدخلها للدول العربية والإسلامية وآسيا الوسطى والمياه الدافئة، ووفقاً لذلك أدركت الحكومة الروسية أهمية التحالف مع سورية باعتبار أن الغرب داعم أساسي لحركات التغيير في العالم العربي وفق اعتقادات موسكو.

ولابد من الإشارة إلى أن أحداث الأزمة السورية قد شكلت للقيادة الروسية الحالية حافزاً لتجاوز تداعيات الحرب في أفغانستان، والتي تراجع فيها دور روسيا كإمبراطورية، لذلك فقد رأت الحكومة الروسية الحالية أن بقاء الحكومة السورية الحالية هو بمثابة نفوذ جيوستراتيجي لها في المنطقة، لأن ذلك يبقيها حاضرة في مسرح العمليات السياسية في حال تدهورت الأوضاع إلى نزاع أهلي، من خلال تطوير خطاب "حماية الأقليات" الذي يستغله الغرب في دعاياتهم السياسية، والتأسيس لسياسة مماحكة جديدة توقع فيها السياسة الدولية في مطب إدارة الأزمة، الأمر الذي سيعطي الكثير للسياسة والدبلوماسية الروسية ويفتح لها خيارات عدة بما يتفق مع غاياتها الأمنية والجيوسياسية من جهة وبما يساهم في إيجاد الحلول لأزماتها السياسية والاقتصادية من جهة أخرى.

أهمية البحث وأهدافه:

تتمثل أهمية الدراسة في أن موضوعها يتناول دور دولة صاعدة، دولة لها مكانتها على الساحة الدولية، وفي منطقة لطالما كانت منطقة أزمات وصراعات وتحولات، و منطقة لها أهميتها الكبرى على الساحة الدولية.

وذلك من خلال دراسة السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية تجاه الأزمة السورية، للتعرف على محددات الموقف الروسي تجاه الأزمة السورية. وتتمثل أهداف البحث في:

1. التعرف على محددات السياسة الخارجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط وخاصة سورية.
2. تحديد طبيعة المصالح الروسية في سورية.
3. تحديد الرؤية المستقبلية للسياسة الخارجية الروسية تجاة الأزمة السورية.

مشكلة البحث:

شكّلت الأزمة السورية الممتدة منذ عام 2011 منعطفاً هاماً وحاسماً في علم العلاقات الدولية، وشكلت تداخلاً كبيراً بين نظم إقليمية ونظم دولية، وامتزج التنافس الدبلوماسي بين أطراف دولية وإقليمية بعراك عضوي على الساحة السورية. ويتمثل السؤال البحثي الرئيسي في:

ما هي العوامل الحاكمة للموقف الروسي تجاه الأزمة السورية، وما هي تطورات هذا الموقف وتداعياته؟

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ماهي محددات السياسة الخارجية الروسية وأولوياتها؟
2. ماهي أهداف السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط؟
3. ما هي محددات وأبعاد السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية؟

فرضيات البحث

1. هناك علاقة طردية بين توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية وتحقيق المصلحة الوطنية الروسية.
2. هناك علاقة طردية بين الرؤية الروسية للأزمة السورية ورؤيتها الأوسع للمنطقة العربية وللشرق الأوسط ولدورها الدولي.
3. هناك علاقة طردية بين تعاظم المصالح الروسية في منطقة الشرق الأوسط وبين تزايد دعم السياسة الخارجية لقضايا المنطقة العربية .
4. هناك علاقة بين طموح روسيا لإثبات قوتها وبين طموحها للعب دور القطب المنافس أو الموازي للولايات المتحدة الأمريكية .

منهجية البحث:

إن طبيعة الموضوع تتطلب منا الاعتماد على تكامل منهجي يتشكل من المناهج التالية:

- **المنهج التاريخي المقارن؛**

يساعدنا هذا المنهج على تتبع العلاقات التاريخية لروسيا مع دول منطقة الشرق الأوسط، و كذلك كيفية تعامل روسيا مع قضايا هذه المنطقة عبر فترات سابقة ومقارنتها مع الفترات الحالية، وذلك لفهم الإطار الحالي لهذه العلاقات ومواطن التغير لاستقصاء أسبابه.

- **المنهج الوصفي التحليلي؛**

من خلال هذا المنهج نحلل المتغيرات الدولية الجديدة التي أثرت على السياسة الخارجية الروسية وتوجهاتها تجاه الأزمة السورية.

النتائج والمناقشة:

1. موقع روسيا على خريطة توازنات القوى العالمية:

وصفت العديد من الجهات الأمريكية والأوروبية عام 2013 بعام الدبلوماسية الروسية الذي عزز دورها في الخارج كقوة مؤثرة على مسرح السياسة الدولية، خاصة بعد الدور الذي لعبته في إضعاف احتمال الضربة العسكرية الأمريكية على سورية وهذا ما تم اعتباره أحد أهم الانتصارات للدبلوماسية الروسية على الولايات المتحدة. حيث ارتكزت

في تحقيق ذلك على وثيقتي مبادئ السياسة الخارجية الروسية والعقيدة العسكرية الروسية لعام 2000 التي تقوم على الاهتمام بالداخل الروسي وعدم انتهاج أية سياسة من شأنها إقحام روسيا في أية قضايا دولية قد تؤثر على عملية إعادة البناء الداخلي؛ وقد سعت الوثيقتان الجديدتان – فضلاً عن عودة بوتين إلى الكرملين عام 2012 إلى إخراج روسيا من عزلتها لتشكل ثقلاً إقليمياً ودولياً جديداً، لإعادة تشكيل توازنات القوى العالمية بما يسمح بتشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب ينهي إفرادية القطب الواحد بإدارة شؤون العالم.

وقد مهد الطريق لموسكو تلك التحولات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط؛ فبعد أن كانت واشنطن تهيمن على المنطقة، بدأ نفوذها في التراجع جراء سياستها العدوانية في التعامل مع بعض دول المنطقة وموقفها من بعض تلك التحولات التي رفضت أو جاءت بأنظمة لم ترض عنها. وهنا برز دور روسيا كراع جديد في المنطقة ونشطت دبلوماسيتها. وجاء الانفتاح المصري على روسيا وتراجع حدة العداء السعودي الروسي وموقفها المقيد للتحرك الأمريكي حيال الأزمة السورية والملف النووي الإيراني ومساندتها للقضية الفلسطينية وإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، كمؤشرات على أن المنطقة تشهد تحولاً في علاقاتها بكل من موسكو وواشنطن، ومن ثم في توازنات القوى العالمية.[1]

إلا أن ذلك لا يعني أن روسيا الآن أصبحت قوة عظمى على الساحة الدولية، وإنما يمكن القول بأنها تسعى لأن تصبح قوة مؤثرة في إطار نظام متعدد الأقطاب. وهو ما يمكن ملاحظته في تطور الدور الروسي منذ مطلع الألفية، حيث بدأت كمرحلة أولى باستعادة نفوذها في الجوار الجغرافي، من خلال إقامة علاقات صداقة وتعاون مع العديد من تلك الدول من خلال الاتحاد الجمركي ومنظمة الأمن الجماعي، والاتجاه نحو إنشاء الاتحاد الأوراسي، وصولاً إلى الانتصار في حربها في جنوب القوقاز ضد جورجيا –المدعومة من قبل الولايات المتحدة – عام 2008، وإجبار الولايات المتحدة على سحب قواعدها العسكرية من دول آسيا الوسطى. أما المرحلة الثانية، فهي التي انطلقت فيها نحو الفضاء الإقليمي الأوسع الذي يشمل الصين والشرق الأوسط والعالم العربي وتركيا. حيث أضحت تعمل على بناء علاقات شراكة وتعاون مع تلك الدول، مع محاولة لعب دور "الضامن/الموازن" في التعامل مع قضايا الشرق الأوسط للحد من التدخل الغربي في شؤون دوله. وتحديد مصيره لخدمة المصالح الغربية الأمر الذي يضمن لروسيا دوراً هاماً في مستقبل المنطقة. وهذا الدور الروسي من المتوقع له أن يستمر خلال السنوات المقبلة، ولن يخرج هذا الدور عن كونها شريكاً في توجيه الأحداث.

أما الحديث عن روسيا كقوة عظمى عالمية كمرحلة ثالثة، فهو غير منتظر على المدى القريب لعدة اعتبارات: **أولها**، لم تبد روسيا اهتمامات بالتدخل في قضايا خارج منطقة الجوار الإقليمي كأوروبا وأمريكا الجنوبية وأفريقيا –بخلاف العلاقات الثنائية– ما لم تهدد مصالحها، **وثانيها**، أن الحديث عن دور روسي على الصعيد العالمي يتطلب مناقشة علاقة هذا الدور بالنفوذ الأمريكي، **ثالثها**، لا تزال موسكو تواجه بعض المشكلات الداخلية التي قد تعيق دورها الخارجي، أهمها عدم صلابة الديمقراطية الروسية وانتشار الفساد والمسألة الأمنية في شمال القوقاز. [2]

2. محددات السياسة الخارجية الروسية وأولوياتها:

إن الموقع الذي احتلته روسيا على الساحة الدولية، وقراءتها للتغيرات الحاصلة على المشهد السياسي العالمي بدءاً من الأزمة المالية العالمية وصولاً إلى الاضطرابات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط مروراً بتراجع دور الأمم المتحدة واحتكار أجهزتها وبخاصة مجلس الأمن؛ دفعت جميعاً روسيا نحو إعادة ترسيم محددات وأولويات سياستها الخارجية فيما يعرف بمبادئ السياسة الخارجية الروسية للفترة من 2013 وحتى عام 2020. تلك المبادئ التي حافظت

على مجموعة من الثوابت وغيرت مجموعة من التوجهات مقارنة بما كانت عليه منذ مطلع الألفية. فسياسة روسيا الخارجية تستند تقليدياً إلى الحفاظ على ثلاث قوى هي: روسيا كقوة نووية، وكقوة كبرى في العلاقات الدولية، وكقوة مؤثرة في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية، وتم إضافة بعداً جديداً يقوم على التخلص من نتائج الحرب الباردة –التي تم التعامل على إثرها مع روسيا باعتبارها الطرف المنهزم– بهدف استعادة ما خسرته على الساحة الدولية.[3]

فالمبادئ الرئيسية التي تمسكت بها موسكو –وفقاً للوثيقتين– تركزت على أن تقوم سياستها الخارجية على انتهاج سياسة برغماتية منفتحة، وتحقيق وحماية أمنها ومصالحها القومية دون الانزلاق في أية نزاعات أو مواجهات، والتعاون مع كل دول العالم على أساس مبدأ المساواة والاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، ومراعاة الدور المحوري للأمم المتحدة، وسيادة القانون الدولي، وتعزيز السلم والأمن والاستقرار العالمي.

و أهم ما جاء في تلك الوثيقتين كمحددات للسياسية الخارجية الروسية ما يلي: [4]

أ. انتهاج سياسة تهدف إلى خلق نظام دولي مستقر على أساس أحكام القانون الدولي، ومبادئ المساواة والاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ب. أن تظل الأمم المتحدة مركزاً لتنظيم العلاقات والتنسيق في السياسة الدولية من خلال الالتزام بميثاق الأمم المتحدة، وتفعيل دور مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين، والعمل على ضمان أن تؤخذ قرارات فرض العقوبات بشكل مشترك من قبل المجلس مع الأخذ بعين الاعتبار مدى فعاليتها في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين وضمان عدم تدهور الوضع الإنساني.

ج. سيادة القانون الدولي من خلال توحيد تفسيره وتطبيقه والالتزام بأحكامه، خاصة عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية، واحترام السيادة والسلامة الإقليمية للدول، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، ورفض التدخلات العسكرية وغيرها من أشكال التدخل في شؤون الدول ذات السيادة.

د. إن العالم في حاجة لنظام دولي متعدد الأقطاب وليس نظام أحادي تحتكره قوة واحدة تتحكم في مصير العالم وفقاً لما يتوافق مع مصالحها الضيقة، دون الاكتراث بمصالح العالم ودون الاكتراث بالقواعد والقوانين الدولية.

هـ. الاندماج وتوسيع المشاركة في المنظمات والاتفاقيات الدولية، والتعاون في إطار دولي من أجل تعزيز الأمن الدولي بكافة أشكاله العسكرية والاجتماعية والاقتصادية من خلال العمل على الحد من التسلح ومنع الانتشار النووي ومكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة ومناهضة التمييز ومحاربة التطرف والتعصب وضمان الأمن البيئي وغيرها.

و. إن تحقيق سياسة خارجية متوازنة في عالم مستقر يتطلب انتهاج أشكال ومناهج عصرية بما فيها الدبلوماسية الاقتصادية وما أطلق عليه "القوة اللينة" بما تشمله من مجموعة من الآليات التي تعتمد على إمكانيات المجتمع الدولي في المجال الإعلامي والإنساني وغيرها من الإمكانيات البديلة لأساليب الدبلوماسية الكلاسيكية.

ز. إن روسيا على استعداد لاستخدام القوة ضد أية محاولة للإضرار بمصالحها وأمنها القومي، وأن أي تهديد نووي أو يعادل التهديد النووي ستجابهه بضربة نووية ضد مصدر هذا التهديد. وهو البند الذي يعد أبرز البنود الجديدة ضمن الوثيقتين الحاكمتين للسياسة الخارجية الروسية.

أما عن أولويات السياسة الخارجية الروسية، فإن الاهتمام الروسي ينصب بالأساس على محيطها الجغرافي فيما يعرف برابطة الدول المستقلة، وسعيها نحو تشكيل اتحاد أوراسي يضم كافة دول الرابطة تدمج فيه الاتحاد الجمركي ومعاهدة الأمن الجماعي في إطار منظمة دولية قادرة على مواجهة التحديات والتهديدات العالمية. يأتي بعدها دول

أوروبا الشرقية كأولوية يليها الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو والولايات المتحدة التي جاءت في مكانة متأخرة في قائمة الأولويات. كما تحتل تحالفات موسكو الإقليمية والدولية في إطار المنظمات مثل شنغهاي وبريكس و(مجموعة الدول الثماني G8) و(مجموعة دول العشرين G20) مكانة بارزة في أولوياتها تسبق علاقاتها مع دول شرق آسيا والشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية التي تأتي في آخر القائمة.

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط كأولوية ضمن السياسة الخارجية الروسية، فعلى الرغم من الحديث عن قلق روسيا بسبب التداعيات الجارية في المنطقة؛ إلا أن ذلك لم ينعكس في الوثيقة الجديدة. فالشرق الأوسط جاء في ذيل لائحة أولويات سياسة روسيا الخارجية. حيث أعلنت روسيا عزمها المساهمة في تطبيع الوضع في الشرق الأوسط، والمحافظة على السلم المدني والوفاق في بلدان المنطقة على أساس احترام سيادة الدول ووحدتها ورفض التدخل الخارجي في شؤونها الداخلية. ولقد ذُكر في هذا الإطار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، لتؤكد موسكو إصرارها على تسوية النزاع على أساس عملية سياسية تقوم على الحوار بين الطرفين وتفضي إلى قيام دولة فلسطينية تعيش بسلام إلى جانب دولة "إسرائيل"، فضلاً عن تأكيدها على سعيها تحويل منطقة الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، وتسوية الملف النووي الإيراني سلمياً. كما وضعت موسكو ضمن أولوياتها تعزيز علاقاتها مع منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية. [2].

3. أهداف السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط

إن اهتمام روسيا بمنطقة الشرق الأوسط يأتي من منطق الاستجابة للموقع الجيوسياسي الذي يفرض عليها كقوة عظمى أن تهتم بالاعتبارات الإقليمية والعالمية المحيطة سواء كانت هذه الاعتبارات تمثل مصادر تهديد أو إقامة علاقات اقتصادية أو كمجال للحركة والنفوذ، و تعمل روسيا بكل استطاعتها على استعادة مكانتها كقوة عظمى على الساحة الدولية وهذا ما يفرض عليها إعادة رسم مصالحها وأهدافها في منطقة الشرق الأوسط وفي هذا المجال سوف نعرض أهم الأهداف التي تسعى السياسة الخارجية الروسية لتحقيقها في منطقة الشرق الأوسط:

3-1- الأهداف الجيوسياسية والأمنية:

إذا نظرنا تجاه هذه الأهداف من منظور استراتيجي عسكري نجد أن روسيا تسعى إلى التقليل من حجم أي تهديدات من المحتمل حدوثها على حدودها الجنوبية، حيث أعلن الرئيس فلاديمير بوتين عند توليه السلطة أنه على روسيا أن تعتمد في بناء سياستها الخارجية على تعريف واضح للأولويات القومية والبراغماتية والفعالية الاقتصادية لاسيما وأن روسيا تشترك في حدودها مع 15 دولة مما يجعلها متفردة في التنوع السياسي والديني مما قلل من إمكانيتها في تشكيل سياسة خارجية موحدة بعيدة المدى.

وبالنظر إلى منطقة الخليج العربي فمازالت موسكو تضع في اعتبارها إمكانية وقوع خطر أو حدوث حالة من عدم الاستقرار في دول الخليج العربي حيث أن موسكو لها حدود مع العديد من البلدان العربية الإسلامية و روسيا حذرة من مسألة التسييس المحتمل للإسلام في منطقة الخليج العربي و ما يترتب عليه من صراعات في المنطقة.

ولكن إذا أردنا أن نفسر التقارب الروسي تجاه منطقة الشرق الأوسط نفسره برغبة روسيا في العمل على مزاحمة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة وتحول دون انفرادها بها فتسعى روسيا لأن تتخلص من كونها قوة عالمية ولكن من الدرجة الثانية وتعمل على إعادة تشكيل ميزان القوة العالمي وجعله يتجه باتجاه التعددية القطبية إذاً الإستراتيجية الروسية الخاصة بالأهداف الجيوسياسية تتمثل في عدد من الاعتبارات منها:

- سعي روسيا لتوفير الأمن للحدود الجنوبية نتيجة الفشل الحادث من جانب روسيا وغيرها من الدول المستقلة في إيجاد مؤسسات ذات كفاءة ورقابة على استخدام القوة من خلال تسوية النزاعات وبالأخص النزاعات ذات الصبغة الإرهابية.
- دخول روسيا في المنطقة ما هو إلا سياسة وقائية لمنع الإرهاب أو ما يوصف بالتطرف الإسلامي.
- تهدف روسيا من دخولها المنطقة إلى محاولتها لإيجاد كتلة من الدول تقف إلى جانبها في مواجهة القطبية الأحادية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والعمل على إعادة تشكيل ميزان القوة العالمي بتوجيهه نحو التعددية القطبية.
- إدراك روسيا أنها لكي تفرض هيمنتها على آسيا الوسطى يجب أن تطور علاقاتها مع إيران وبالتالي تستعملها كورقة ضغط على الولايات المتحدة الأمريكية.

3-2- الأهداف الاقتصادية

ازدادت أهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة لروسيا وهذا يرجع إلى المخزون النفطي حيث أن العديد من الدراسات أثبتت أن الاستهلاك الداخلي لروسيا من النفط سوف يزداد للدرجة التي ستضطر فيها روسيا للاستيراد و تعتبر روسيا منطقة الخليج العربي خاصة المملكة العربية السعودية حليفاً لها وليس منافساً في سوق الطاقة العالمية وقد تفاعلت الحاجة إلى النفط مع الحاجة إلى إقامة علاقات اقتصادية وتجارية واسعة لتحقيق هدفين اساسيين:

أولهما: الاعتماد على دول الخليج العربي كمصدر للمواد الأولية التي لايتمتع الاتحاد السوفييتي باكتفاء ذاتي بها.

ثانيهما: استثمار العلاقات التجارية لأغراض الاستفادة المالية للحصول على العملات الصعبة.

حيث تسعى روسيا جاهدة لعمل شراكة استراتيجية مع دول المنطقة ذات عائد اقتصادي مباشر لروسيا من جهة وعائد تنموي حقيقي لدول المنطقة من جهة أخرى، وتتمثل أهداف روسيا الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط بثلاث قطاعات رئيسية ألا وهي: النفط (الغاز)، التعاون التقني في المجالات الصناعية، التعاون العسكري.

ويمكن الإشارة إلى مجالات التعاون بين روسيا ودول المنطقة من خلال:

أولاً: نظراً لمشاركة روسيا في منظمة الاوبك ودعمها في 2001 فكرة إقامة حوار بين الدول المصدرة والمستوردة للنفط بالتالي التعاون ما بين روسيا ودول المنطقة يتم في إطار تحقيق استقرار في السوق النفطية وضمان حد أدنى لأسعار النفط وذلك من خلال التحكم في الإنتاج.

ثانياً: امتلاك روسيا للتكنولوجيا والخبرة اللازمة في مجال تنقيب واستخراج البترول وهذا الأمر يلاقي إقبالاً شديداً من قبل شركات النفط الروسية للعمل في مجال التنقيب والاستثمار في قطاع النفط في دول المنطقة بالإضافة إلى كون دول المنطقة تمثل سوقاً مهمة ذات قوى استيعابية للصادرات الروسية من السلع المعمرة مثل الآلات والمعدات. ويتضح ذلك من خلال تأكيد الرئيس فلاديمير بوتين على ضرورة تركيز الدبلوماسية الروسية على الجانب الاقتصادي للعلاقات الخارجية الروسية مع مراعاة مصالح روسيا باعتبارها دولة كبرى فالأهم حالياً بالنسبة لروسيا هو العمل على جذب الاستثمارات وخاصة الاستثمارات الخليجية وتنشيط العلاقات التجارية ومنها تجارة السلاح حيث تعتبر دول المنطقة سوقاً هاماً لـ هذ ه التجارة وهذا يثبت صحة الفرضية الأولى.

3-3- المصالح المشتركة بين روسيا ودول المنطقة:

إن الدول تحركها مصالحها وهي التي تحكم اهتماماتها وخطواتها وسياستها الخارجية ولروسيا مجموعة من المصالح في المنطقة ومنها:

- الإسهام في زيادة حصيلة الصادرات النفطية بما يؤمن الاستقرار الاجتماعي في روسيا والدول النفطية في المنطقة.
- ابتكار آليات للأمن البيئي.
- تأمين السيطرة الاستراتيجية على المصادر والثروات الطبيعية أثناء الأزمات.

- السيطرة على أسعار النفط لاستعداد الاقتصاد العالمي لمرحلة "ما بعد النفط.
- العمل على إنهاك الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجياً من خلال مزاحمتها كقوة كبرى وذات تأثير في منطقة الشرق الأوسط، وذلك للعمل على إعادة تشكيل ميزان القوة العالمي على الرغم من معرفة موسكو التامة بأنها لاتستطيع معادلة القوة العسكرية والاقتصادية الأمريكية في أي وقت قريب كما أنها تسعى للاستفادة من حالات الفشل العسكري المتكررة للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وعلى رأسها احتلال العراق في زيادة مكاسبها ونفوذها في المنطقة وتحاول روسيا أن تكسب هذا الوضع لصالحها من خلال سعيها للتقرب من دول المنطقة خاصة بعد إدراكها بأن الاحتلال الأمريكي للعراق وأفغانستان يعتبر بمثابة شوكة في نعش التفردية الأحادية الأمريكية وبالتالي يخلق فراغاً سياسياً في النظام العالمي الجديد.

بعد أن تم توضيح أهم الأهداف التي تسعى السياسة الخارجية الروسية لتحقيقها في منطقة الشرق الأوسط سيتم الإشارة إلى أهم الوسائل التي تستخدمها روسيا في سبيل تنفيذ تلك الأهداف.

أ. الوسائل الدبلوماسية

تعد الدبلوماسية أحد الأدوات المستخدمة لتحقيق الدولة لأهداف السياسة الخارجية وذلك نظراً للدور الذي تلعبه للتخفيف من حدة النزاعات و يُفضل استخدامها في أوقات السلم. وبالنظر إلى الجانب الروسي في توظيف هذه الأداة لتحقيق مصالحها فقد توالت الزيارات سواء من الجانب الروسي أو من طرف مسؤولي دول المنطقة إلى موسكو، وهذا مؤشر لزيادة ثقة شعوب دول المنطقة في الدبلوماسية الروسية التي تستند إلى قواعد القانون الدولي.

و يتجلى استخدام روسيا للأداة الدبلوماسية في رفض موسكو رفضاً قاطعاً لأي تدخل خارجي مباشر أو غير مباشر في الأزمة السورية بالإضافة إلى استخدامها لحق الفيتو ثلاث مرات داخل مجلس الأمن لمنع هذا الأمر، بالإضافة إلى موقفها تجاه الملف النووي الإيراني فقد وضعت خطوطاً عريضة لا تميل عنها إزاء هذا الملف، وهي عدم تأييد التعامل العسكري مع الأزمة بأي شكل، وعدم تأييدها لفرض عقوبات اقتصادية شاملة ضد إيران بشكل يؤثر على المصالح الروسية مع إيران.

ب. الوسائل الاقتصادية

في مرحلة ما بعد الحرب الباردة تحول الاهتمام من القضايا الأيديولوجية والعسكرية إلى الاهتمام بالقضايا الاقتصادية بحيث يتم استخدام هذه الوسيلة لزيادة الاستثمارات والحصول على أسواق جديدة. فالمساعدات من جهة ثانية والاستثمارات الاقتصادية تؤثر إيجابياً في معيشة الأفراد داخل الدول المستقبلة للمساعدات لهذا اهتمت روسيا بتطوير علاقاتها الاقتصادية مع دول المنطقة التي تمثل سوقاً هاماً للصادرات الروسية مثل الآلات والمعدات والحبوب ومن أمثلة ذلك العراق التي كانت أكبر شريك تجاري لروسيا حتى الاحتلال الأمريكي في عام2003 حيث بلغت الديون الروسية على العراق حوالي9 مليارات دولار وأغلبها تعود لصفقات مبيعات السلاح، ويأتي بعدها مصر حيث بلغ إجمالي التبادل التجاري بين مصر وروسيا 2 مليار دولار عام 2008. وفي عام 2002 تم توقيع اتفاقية حول مجلس الأعمال الروسي العربي بين الغرفة التجارية الصناعية في روسيا الاتحادية والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية. [5]

ج. الوسائل العسكرية

تعتبر الوسيلة العسكرية هي الخيار الأخير الذي يمكن أن تلجأ إليه الدولة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية التي يستحيل تحقيقها بأية من الوسائل السابقة سواء الوسائل الاقتصادية أو الوسيلة الدبلوماسية، فالوسيلة العسكرية تستخدم عندما يتعلق الأمر بمواقف دولية ذات صلة بمتطلبات الأمن القومي.

واستخدام هذه الوسيلة غالباً ما يكون في حدود ضيقة نظراً للعواقب الوخيمة التي تنتج عنها خاصة في ظل انتشار أسلحة الدمار الشامل، ويتم توظيفها في إطار مجموعة من الصيغ منها تقديم المساعدات العسكرية ومبيعات الأسلحة.

وبالتطبيق على الجانب الروسي نجد أن روسيا استخدمت مبيعات السلاح كأحد الأدوات التي تعتمد عليها لتنشيط علاقتها مع دول المنطقة باعتبارها سوقاً مهماً للسلاح الروسي، ومن أمثلة ذلك الصفقة التي تم عقدها لإمداد سورية ب 36 وحدة من نظام "بانتسير– س1" بالإضافة التي توقيع اتفاقية بين روسيا والمملكة العربية السعودية عام 2008 للتعاون في المجالين العسكري والتقني.

وما يثير القلق أيضاً وجود نوع من الارتباط الديني والعرقي والثقافي بين الشعوب القوقازية وشعوب آسيا الوسطى وبين هاتين الدولتين (تركيا وإيران) ولكن يجب أن نأخذ في الاعتبار اتجاه روسيا لتوثيق الصلة بينها وبين إيران باعتبارها ورقة ضغط على الولايات المتحدة الأمريكية، ليس هذا فقط، بل إن تقارب روسيا تجاه إيران يرجع إلى رغبة روسيا للعمل على تحجيم طهران في استخدامها للورقة الإسلامية بين مسلمي روسيا والذين يقدر عددهم بحوالي 2 مليون. [6] وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة

4. السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية:

4-1- تاريخ العلاقات الروسية السورية:

شكل افتتاح القنصلية الروسية في دمشق أواخر القرن الثامن عشر نقطة انطلاق للعلاقات الرسمية بين روسيا وسورية، وبعد مرور مائة عام قامت روسيا بفتح قنصلية لها في ميناء اللاذقية.

وبعد انهيار الحكم القيصري في روسيا واندلاع ثورة البلاشفة عام 1917وظهور ما يعرف بالاتحاد السوفيتي، الذي تبنى سياسة خارجية تقوم على العزلة الدفاعية وعدم الاشتراك في فعاليات خارجية تشغل الدولة عن نشاطها وخططها الداخلية. وقد تزامن ذلك مع خضوع أغلب الدول العربية للاستعمار الغربي الذي كان يسيطر على إدارة شؤون الدولة الداخلية والخارجية، الأمر الذي انعكس سلباً على العلاقات بين الاتحاد السوفيتي وهذه الدول.

وعمل الاتحاد السوفيتي على إفشاء كل المعاهدات السرية حول تقسيم الدول العربية التي أبرمت بين روسيا القيصرية وبقية الدول الغربية الأخرى خاصة بريطانيا وفرنسا (اتفافية سايكس بيكو التي وقعتها روسيا مع فرنسا وبريطانيا عام 1916م قبل الثورة في روسيا والتي نصت على تقسيم أراضي وممتلكات الدولة العثمانية وما تسيطر عليه من الدول العربية بين كل من فرنسا وبريطانيا وروسيا).

يبدو أن الاتحاد السوفيتي سعى من وراء ذلك إلى محاولة كسب الدول العربية إلى جانبه ومحاولة إقناعها بأنه يحترم حقوق الشعوب المستضعفة وبإمكانه مساعدتهم في نضالهم من أجل الاستقلال.

أما فيما يتعلق بنشأة العلاقات بين سورية والاتحاد السوفيتي فقد تأثرت في بدايتها بموقف الاتحاد السوفيتي من مشكلة الاسكندرونة (تقع في الزاوية الشمالية الغربية من سورية وتعد الميناء لمدينة حلب) التي أقرت عصبة الأمم تسليمها إلى تركيا عام 1939 م وقد أيد الاتحاد السوفيتي قرار العصبة بشدة، وذلك لغرض تأمين علاقات جيدة مع

تركيا لضمان مرور السفن السوفيتية في البحر الأسود عبر المضائق التركية التي تُعتبر المنفذ الوحيد للاتحاد السوفيتي إلى البحر الأبيض المتوسط.

غير أن التطورات التي أفرزتها الحرب العالمية الثانية والتي شارك فيها الاتحاد السوفيتي إلى جانب دول التحالف أدت إلى تراجع القوى الدولية التقليدية (فرنسا وبريطانيا) وحصول أغلب الدول العربية على استقلالها ومنها سورية في عام 1946م، فقد كان الاتحاد السوفيتي من أوائل الدول التي اعترفت باستقلالها، كما أعلن رفضه لوجود نفوذ أي دولة أوربية في سورية. [7]

كان هدف الاتحاد السوفيتي من ذلك الإعلان هو معارضة سياسة مناطق النفوذ، كما أن سيطرة القوى الأوربية على سورية سوف يشكل خطراً على المصالح السوفيتية في المنطقة. كذلك بعث وزير خارجية سورية في عام 1944 برسالة إلى وزير خارجية الاتحاد السوفيتي يقترح فيها إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين.

وقد كان موقف الاتحاد السوفيتي من ضرب فرنسا لدمشق والمدن السورية الأخرى بالطائرات في عام 1945 أن بعث برسالة للحكومة الفرنسية احتج فيها على هذا القصف، كما اقترح على الدول الكبرى المتحالفة اتخاذ التدابير اللازمة لوقف العمليات الحربية في سورية وحل الخلافات بينهما بالطرق السلمية، وقد انعكس هذا الموقف السوفيتي بشكل إيجابي على علاقاتها مع سورية.

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية شهدت منطقة الشرق الأوسط صراعاً دولياً بين معسكرين جديدين هما المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي اللذان حلا محل القوى التقليدية بعد انسحابها من المنطقة، الأمر الذي نتج عنه انقسام الدول العربية بين تأييدها للمعسكر الغربي أو المعسكر الشرقي والبعض الآخر اتخذ الحياد (عدم الانضمام لأي من المعسكرين).

وفيما يتعلق بالجانب السوري فقد أتاح تدهور العلاقات بين سورية والقوى الاستعمارية في بداية الخمسينات إلى تحقيق تقارب مبدئي مع الاتحاد السوفيتي ولاسيما في ظل الاعتداءات الإسرائيلية على حدودها ذات التأييد الغربي لها، الأمر الذي يتطلب الحاجة إلى الحصول على السلاح لمواجهة هذه الاعتداءات.

وفي هذه الفترة تعززت العلاقات بين سورية والاتحاد السوفيتي لتصل إلى مرحلة التحالف الاستراتيجي وخاصة بعد وصول الرئيس حافظ الأسد إلى سدة الحكم في عام 1970 وإعلانه انطلاق الحركة التصحيحية.

وبعد طرد السوفيت من مصر عام 1971 اضطر الكرملين للبحث عن بدائل أخرى في منطقة الشرق الأوسط في تلك الفترة، وقد كان كل من العراق وسورية اللذان يحكمهما حزب البعث العربي الاشتراكي أفضل تلك البدائل، فقام الاتحاد السوفيتي بتقديم دعم عسكري وضمان تدفق السلاح إلى هذين البلدين، كما قام بتقديم دعم سياسي كبير لسورية في المحافل والمنابر الدولية فضلاً عن مساهمته في بناء البنية التحتية للاقتصاد السوري لاسيما في مجالات الطاقة والتعدين والري.

كذلك كان الاتحاد السوفيتي يقدم لسورية دعماً عسكرياً كبيراً لمواجهة إسرائيل المدعومة من جانب الدول الغربية و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، كما أنشأ مركز الدعم المادي التقني للأسطول البحري السوفيتي في ميناء طرطوس السوري. و أسس الاتحاد السوفيتي جمعية العلاقات الثقافية مع الخارج لعموم الاتحاد السوفيتي في عام 1925، و كذلك تقوم سورية بإرسال المئات من الطلاب السوريين للدراسة في الاتحاد السوفيتي سابقاً وروسيا الآن في شتى المجالات، كما تم تعزيز الروابط الثقافية عن طريق سفارتي البلدين وخصوصاً القنصليات الروسية والمركز الثقافي في مدينة دمشق وجمعية الصداقة السورية الروسية.

من الملاحظ أن الدعم الروسي لسورية توقف في فترة التسعينات بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ثم استأنف مرة أخرى في عهد الرئيس فلاديمير بوتين وذلك بإعادة افتتاح القاعدة البحرية الروسية في ميناء طرطوس وعقد الصفقات العسكرية مع سورية والتي تشمل خبراء عسكريين وأسلحة وتجديد عتاد الجيش السوري من أسلحة حديثة. [8]

4-2- محددات الموقف الروسي من الأزمة السورية الراهنة:

تعتبر دراسة محددات السياسة الخارجية لأي دولة أحد أهم المداخل الرئيسية لفهم طبيعية العوامل المؤثرة في سلوكيات الدول تجاه بعضها البعض، وهو ما يفسر لنا أيضًا اختلاف القرارات التي تتخذها الدول تجاه قضايا دولية معينة، كما أن التركيز على جانب واحد هو أساس فهم طبيعية توجهات الدول تجاه دول معينة دون سواها وتبنيها لسلوكيات وتصرفات معينة من بين مجموعة من البدائل، لذلك سنعالج المحددات السياسية للسياسة الخارجية الروسية تجاه سورية والتي ستحدد الفهم الموضوعي لطبيعية هذه السياسة وتقربنا من الفهم الصحيح لسلوكيات هذه الدولة تجاه سورية. [9]

حسمت روسيا موقفها مما يحدث في سورية بإعلان دعمها للحكومة في سورية، حيث أصبحت من أكثر المدافعين عنها على الساحة الدولية. وقد ركز العديد من المحللين في شرحهم لهذه السياسة على أهمية الاستثمارات الاقتصادية في سورية أو لأن هناك ارتباطات سياسية تعود إلى عهد الإتحاد السوفيتي.

يدعو الموقف الروسي حيال الأزمة في سورية إلى التساؤل عن الأسباب والحيثيات التي جعلت القادة الروس يتعاملون معها وكأنها القضية الأهم والأكثر حساسية بالنسبة إليهم في منطقة الشرق الأوسط، فلماذا تستمر موسكو في دعم الحكومة السورية على حساب العلاقات مع "المعارضة المسلحة السورية"؟ يذهب العديد من المراقبين إلى أن هناك العديد من العوامل المرتبطة بالمصالح الروسية في سورية ذات طبيعة سياسية واستراتيجية واقتصادية هي التي تتحكم في موقف روسيا تجاه الأزمة السورية، و يمكن تحديدها في النقاط التالية:.[10]

4-2-1- المصالح الاقتصادية الروسية في سورية:

لدى روسيا مصالح اقتصادية واسعة في الشرق الأوسط وخاصة في سورية، وتتمثل في المجالات الأكثر أهمية وهي مبيعات المعدات العسكرية والطاقة. فالشرق الأوسط هو ثاني أكبر سوق لصادرات الأسلحة الروسية، فقبل ما سمي "الربيع العربي"، ظهرت أسماء كل من دول: الجزائر، سورية، ليبيا بانتظام في قوائم كبار العملاء للمعدات العسكرية الروسية .

تمتد المصالح الاقتصادية لروسيا في سورية إلى أبعد من المجال العسكري بقيمة إجمالية تبلغ حوالي 20 مليار دولار.**[11]** فقد قامت الشركات الروسية باستثمارات واسعة في التنقيب عن النفط والغاز والإنتاج في سورية. وحالياً تقوم كل من شركتي Tatneft وSoiuzneftegaz بإستخراج النفط في سورية. فقد حفرت شركة Tatneft أول بئر لها في عام 2010. وتشارك الشركات الروسية في مشاريع الطاقة النووية في سورية، بما في ذلك الخطط التي أعلنتها Rosatom في عام 2010 لبناء أول محطة للطاقة النووية في سورية. كما تلعب شركات التصنيع الروسية أيضا دورا في الإقتصاد السوري. فقد وقعت شركة Uralmash عقد في عام 2010 لتوفير معدات الحفر لشركة النفط السورية في سبتمبر 2011، وقعت كل من شركة Tupolev وشركة Aviastar-SP مذكرة لتوفير ثلاث طائرات ركاب Tu 204SM- ومركز خدمة لهذه الطائرات للطيران السوري. كما أعلنت شركة Traktornye ZAVODY عن خطط لمشروع مشترك مع شركة سورية لبناء المعدات الزراعية. وفي نفس السياق، وقعت شركة Sitroniks عقد في عام 2008 لبناء شبكة لاسلكية لسورية. وأخيرا، أعلنت شركة Russkie Navigatsionnye Tekhnologii بأن لديها خططاً

لتركيب معدات الملاحة القائمة على GLONASSعلى السيارات السورية. يخشى المسؤولون الروس من أن تغيير الحكومة في سورية أو في أي مكان آخر في الشرق الأوسط من شأنه أن يؤدي إلى خسارة عقود، مثلما قام الحكام الجدد بمتابعة العلاقات الاقتصادية مع حلفاؤهم في تركيا، وأوروبا، أو الولايات المتحدة. هذا ما يشكل مصدر قلق خصوصاً بالنسبة لمجال مبيعات الأسلحة، حيث يمكن لروسيا أن تشير إلى ليبيا كمثال على الأثر الاقتصادي لإسقاط الحكومة على مبيعات الأسلحة الروسية. وكانت قدرت مشتريات ليبيا من الأسلحة الروسية بحوالي 2 مليار دولار بين عامي 2005 و2010، وكانت في مرحلة متقدمة من المفاوضات لإضافة عقود بقيمة 2 مليار دولار، بما فيها الطائرات المقاتلة والمروحيات والغواصات والدبابات والصواريخ. من هذا المنظور، يعتقد القادة الروس اعتقاداً راسخاً بأنه قد فات الأوان بالنسبة لهم للتخلي عن الحكومة السورية في هذه المرحلة.

لذلك، فالمصالح الاقتصادية لروسيا في سورية يمكن الحفاظ عليها فقط إذا هزم الجيش العربي السوري العصابات الإرهابية المسلحة أو إذ كانت هناك تسوية عن طريق التفاوض.

بالنسبة لموقف روسيا من الأزمة السورية، تعتبر روسيا اليوم بأن المعركة في سورية هي معركتها لأنها تعلم بأن التآمر عليها من قبل الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة يهدف لإبعادها عن مناطق الطاقة المستجدة في البحر المتوسط، ذلك أن القوة النفطية وارتفاع الأسعار عالمياً هو الذي ساعد روسيا الحالية على إعادة دورها من خلال قدراتها المالية والاقتصادية على المسرح الدولي. وتزايد الاهتمام الروسي بسورية يعود إلى اكتشاف ثروتها الجديدة بالعديد من الحقول النفطية على الساحل السوري وبالقرب من الحدود اللبنانية. بالإضافة إلى إدراك روسيا مدى رغبة أمريكا لتمرير الغاز القطري عبر سورية إلى أوروبا في محاولة لإنهاء تبعية الدول الأوربية للغاز الروسي بناءاً على المعطيات السابقة، تدرك روسيا مدى الخسائر التي ستلحق بها في حال سقوط الحكومة السورية، الأمر الذي يفسر دوافع تمسكها بالحكومة السورية، وبالتالي عدم إظهار أي مرونة في مجلس الأمن، بانتظار التوصل إلى توافق مع الولايات المتحدة على إطار حل يؤمن لها استمرار مصالحها في سورية، وعلى رأسها تجارة السلاح.[10]

4-2-2- المصالح السياسية الروسية في سورية

على الرغم من أن القادة الروس قلقون بشأن التأثير المحتمل لما يسمى " الربيع العربي" على المصالح الاقتصادية الروسية، لكن هذا ليس هو السبب الرئيسي لمعارضتهم لتغيير النظام في الشرق الأوسط. فالعوامل السياسية ذات الطابع الإقليمي والدولي تلعب دوراً أكثر أهمية في الحسابات الروسية.

فعلى المستوى الإقليمي، روسيا ليست في حاجة لاستيراد الطاقة، بل إن اهتمامها الرئيسي يكمن في كيفية الوصول الإستراتيجي إلى المنطقة. ففي السنوات التي تلت تفكك الإتحاد السوفيتي، احتفظت روسيا بمنشأة الخدمات اللوجستية البحرية في طرطوس السورية. والغرض الأساسي منها هو إصلاح وتموين السفن البحرية الروسية التي تعبر البحر الأبيض المتوسط. وتكمن أهمية القاعدة البحرية في طرطوس كأحد الركائز الإستراتيجية في البحر المتوسط والتي وصفها الأميرال الروسي إيغور كاساتونوف بأنها تمنح القوات الروسية الوصول السريع إلى البحر الأحمر والمحيط الأطلسي.

تُستعمل قاعدة طرطوس البحرية كذلك لمهمات أخرى من أبرزها شحن الأسلحة والذخائر الروسية للقوات المسلحة السورية، وهي تكتسب أهمية خاصة بالنسبة إلى روسيا في ظل الأحداث الراهنة سواء لاستمرار عمليات شحن المعدات الروسية إلى سورية أو لتسهيل إجراء عمليات إخلاء الرعايا الروس من سورية عندما تدعو الظروف والتطورات إلى ذلك.

لابد من ربط أهمية قاعدة طرطوس بعلاقة التحالف القائم بين روسيا وسورية، والتي تحرص موسكو على الحفاظ عليها بعدما خسرت كل التحالفات التي كانت قائمة مع عدد من الدول الأخرى في حوض المتوسط والشرق الأوسط مما أضعف موقفها وتأثيرها في الجيوبوليتيك الإقليمي والمتوسطي. لذلك تعتبر القيادة الروسية أن استمرار الحكومة السورية هو استمرار لتواجدها في منطقة الشرق والبحر الأبيض المتوسط عبر قاعدة طرطوس وميناء اللاذقية بشكل أقل وهو ما يؤمن لها منفذاً إستراتيجياً كبيراً على البحر المتوسط ويمكنها من تفادي العقبات المتمثلة بعبور المضائق البحرية التي تسيطر عليها تركيا البلد العضو في حلف شمال الأطلسي، بالإضافة إلى سهولة وصولها إلى القرن الإفريقي والمحيط الهندي حيث تشارك قواتها البحرية في محاربة القرصنة المنتشرة في منطقة خليج عدن.

وقد برهنت الزيارة التي كانت في يناير 2012 إلى سورية من قبل مجموعة تابعة للبحرية الروسية والتي شملت حاملة الطائرات الأميرال كوزنتسوف على الأهمية التي توليها روسيا لعلاقاتها مع سورية وقيادتها الحالية. في حين ذكرت مصادر روسية رسمية مراراً وتكراراً أن هذه كانت زيارة روتينية وليست لديها أي دلالات سياسية. وقد فسرت هذه الزيارة في الداخل والخارج بوصفها إشارة على أن روسيا لن تتسامح "مع تكرار سيناريو ليبيا" في سورية بينما اعتبرته الحكومة السورية ووسائل الإعلام الرسمية، بأنه مؤشر على الدعم الروسي لها.

مع ذلك، فإن هذه الزيارة قد تشير في الواقع إلى شيء مختلف، وهو أن روسيا لا تزال لاعباً في الشرق الأوسط ومواقفها يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار. ويعتقد القادة الروس أن سقوط الحكومة السورية الشرعية يؤدي إلى إما أن تصبح سورية حليفاً لتركيا أو الانزلاق إلى الفوضى على المدى الطويل والحرب الأهلية. وفي أي من الحالتين، سوف تفقد روسيا حليفاً يمكن الاعتماد عليه. وعلاوة على ذلك، فإنها تشعر بالقلق إزاء انهيار ما كان يسمى محور الأنظمة الصديقة لروسيا في الشرق الأوسط. منذ أن أصبح رئيساً، عمل فلاديمير بوتين على إعادة بناء العلاقات بين روسيا وحلفائها في الشرق الأوسط من فترة الحرب الباردة. فقد كانت سورية وليبيا والعراق وإيران في المركز هذا المحور الذي سعت روسيا من خلاله لموازنة الهيمنة الأمريكية في المنطقة. في بداية ما يسمى "الربيع العربي"، كانت روسيا مستعدة لقبول التدخل الغربي في ليبيا، فقد قرر القادة الروس عدم استخدام حق النقض ضد القرار 1973 **لسببين:**

- أنها لم تكن ترغب في إبعاد الزعماء الغربيين الذين كانوا يدفعون الأمور باتجاه التدخل، فقد كان التقارب مع الولايات المتحدة مهماً بالنسبة إليها. وبالتأكيد كانت العلاقات السياسية والاقتصادية الروسية مع الدول الأوروبية ذات أهمية أكبر. فقد كانت مواقف فرنسا وإيطاليا التي كانت تدفع بقوة لصالح منطقة حظر الطيران بسبب إحتمال حدوث كارثة إنسانية في حالة وقوع هجوم من قبل قوات القذافي على بنغازي، ذات أهمية خاصة بالنسبة للحسابات الروسية.
- لم يكن القادة الروس يريدون أن يكونوا مسؤولين عن منع التدخل إذا كانت النتيجة مذبحة واسعة النطاق للمدنيين. لكن، سرعان ما تصاعدت الانتقادات الروسية لأنه أصبح واضحاً أن الضربات الجوية للناتو كانت تستهدف القوات البرية للجيش الليبي بدلاً من مجرد منع القوات الجوية الليبية من استهداف المناطق المدنية. وهو ما أدى إلى الفيتو الروسي في مجلس الأمن لمنع استصدار أي قرار من شأنه أن يوفر ذريعة لتدخل عسكري غربي آخر في الشرق الأوسط وبالتالي نثبت صحة الفرضيتين الثانية والثالثة.

4-2-3- الخوف من عدوى الانتشار:

لا يريد القادة الروس خلق نمط جديد من التدخل الدولي في الصراعات الداخلية، فروسيا لاترغب أن ينظر لها كدولة غربية تسعى لفرض قيمه أو أشكال مؤسساتها على أجزاء أخرى من العالم، حيث تتذكر روسيا الثورات الملونة في صربيا، أوكرانيا، وجورجيا، أين استبدلت أنظمة صديقة بأخرى عدوة.

في حين أن روسيا بعيدة نوعاً ما عن ظهور احتجاجات ضد النظام السياسي للرئيس فلاديمير بوتين، فإن القادة الروس يشعرون بأنهم محاطون بموجة من الاحتجاجات والاحتجاجات المضادة. وهناك خوف بأن سقوط الحكومة السورية قد يؤدي إلى تجدد الاحتجاجات المناهضة للحكومة في إيران وبذلك يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي في المنطقة حتى أقرب الحدود إلى روسيا.

تستند الحسابات الروسية لدعم الرئيس بشار الأسد إلى قراءات وحسابات جيو– إستراتيجية، حيث ترى موسكو أن إسقاط الحكومة السورية الشرعية يعتبر مقدمة لإسقاط النظام الإيراني، ويشكل ذلك خسارة إستراتيجية لروسيا. بحيث تفقد حليفتيها الوحيدتين في منطقة الشرق الأوسط. كما سيؤثر ذلك حتماً على الدور الذي تطمح روسيا إلى الاضطلاع به من جديد كقوة رئيسية في التوازنات الدولية الجديدة. خصوصاً في ظل تراجع مستوى الوجود العسكري الأميركي بعد الانسحاب من العراق، ومع اقتراب موعد الانسحاب من أفغانستان.

وعلاوة على ذلك، القادة الروس قلقون من المكاسب التي حققتها التيارات الراديكالية في المنطقة، وخاصة في مصر. فموسكو تنظر إلى "الربيع العربي" باعتباره ثورة إسلامية من المرجح أن تهيمن عليه القوى المتطرفة. وتخشى أن يصبح الصراع السوري أكثر تطرفاً. فمخاطر التوأمة من إسقاط الانظمة القائمة وانتصار لاحق للأحزاب الإسلامية في الانتخابات التي ترفع خطر استيلاء الإسلاميين على أجزاء من آسيا الوسطى. ومثل هذا السيناريو من المرجح أن يؤدي إلى زيادة كبيرة في تدفقات الهجرة من المنطقة إلى روسيا، واحتمال زيادة في الهجمات الإرهابية من المنطقة، مما يزيد من زعزعة استقرار الوضع السياسي الداخلي.

مزيج من الخوف من عدم الاستقرار قرب حدودها والقلق من المثال الذي ضربته الاحتجاجات الشعبية في الشرق الأوسط كلها عوامل تلعب دوراً إضافياً في دفع القادة الروس تجاه سياسة دعم الأنظمة العلمانية في منطقة الشرق الأوسط.[12]

4-2-4- المخاوف الأمنية الروسية: إنه من الملفت للنظر الوصف المبكر للرئيس بوتين في خطابه أمام "الدوما" "عام 2005 لانهيار" الاتحاد السوفيتي: "بأنه كارثة جيو سياسية". وأخذت القيادة الروسية برئاسة الرئيس فلاديمير بوتين على عاتقها استعادة وجه روسيا الضائع وتجميع معالم الهوية القومية الروسية بعد هذا الانهيار.

واستشعرت القيادة الجديدة في المراحل اللاحقة – وعن حق – أن الغرب ممثلاً في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لم يكتف بتفكيك" الاتحاد السوفيتي"، بل استمر في تنفيذ مخططه الذي يهدف لاختراق الفضاء وما بعده عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، وهو فضاء يمثل في المنظور الروسي، الحديقة الخلفية الجيوسياسية لروسيا الاتحادية. واعتبرت القيادة الروسية أن ذلك مخطط لحصار روسيا الاتحادية وعزلها واستضعافها ومؤشراً على الاستهانة بها فاستجابت لدعم حليف يؤمن لها موطئ قدم في المياه الدافئة التي شكلت هاجساً لحكام روسيا على مدى التاريخ، كما أن ذلك يمكنها من الحفاظ على وجود قواعدها على الشواطئ السورية. كما أن هذا التدخل يعزز مركز روسيا الاتحادية كلاعب رئيسي لا يسع الغرب تجاهله وشريك في تقرير مستقبل منطقة الشرق الأوسط . وبطبيعة الحال

استثمر بوتين الفراغ الاستراتيجي الذي تركته واشنطن في الشرق الأوسط وفي أوروبا تدريجياً، في السعي لاستعادة هيبة روسيا الاتحادية.

4 2 5 -إثبات الوجود:

من بين الأهداف الروسية أيضاً إشعار واشنطن بأنه آن الأوان للتوقف عن الاستهانة بالقوة العسكرية الروسية والابتعاد عن سياسة الاستفزاز لروسيا بانتهاك ميزان القوة الصاروخية والنووية القائم بين البلدين، والتوقف عن إقامة أنظمة في الدول المجاورة تشكل تهديداً لأمن ومصالح روسيا. وترافق ذلك مع تفاقم الصراع مع أوكرانيا التي كانت قد خطت العام الماضي خطوة في اتجاه حلف الأطلنطي مما يمهد الطريق مستقبلاً لانضمامها لهذا الحلف. والإحساس بهذا الخطر جعل الإدارة الروسية تضيف 14 خطراً عسكرياً خارجياً أساسياً جديداً إلى عقيدتها العسكرية من بينها التصرفات أعلاه، إضافة لتهديدات التطرف و الإرهاب. وبمصادقة الرئيس بوتين على هذه الإضافات أصبح بمقدوره نشر القوات الروسية داخل القرم وفي أقاليم شرق أوكرانيا وغيرها.

4 2 6 -كما كانت اعتبارات المخاوف الأمنية الذاتية وراء القرار الروسي بالتدخل العسكري المكثف في سورية. فقد أعلن الرئيس الروسي صراحة "أن الذهاب إلى محاربة الإرهاب في سورية هو دفاع مسبق عن الأمن القومي الروسي قبل أن ينتقل هذا الإرهاب إلى بلادهم .[12] وهو ما يثبت صحة الفرضية الرابعة

الاستنتاجات والتوصيات:

1. تسعى روسيا من خلال مساندتها للحكومة السورية الشرعية إلى إعادة ما يعرف بالتعددية القطبية في العلاقات الدولية وإضعاف السيطرة الأمريكية على شؤون المنطقة.

2. إن مايحدث على الساحة السورية من اقتتال داخلي، ما هو إلا انعكاس لما يجري على المستوى الإقليمي والدولي من تنافس وصراع بين القوى الكبرى التي تسعى لتحقيق أهداف ومصالح في سورية والشرق الأوسط.

3. تنظر روسيا إلى الأزمة السورية وهذا الموقف الأمريكي كتهديد لمصالحها الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، فهي تدرك أن إسقاط الحكومة الحليفة لها سيمهد الطريق إلى إعادة رسم الجغرافيا السياسية لمنطقة الشرق الأوسط بما يخدم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، ويؤدي إلى إخراج روسيا من منطقة الشرق الأوسط.

4. إن الموقف الروسي تجاه الأزمة في سورية أوجد متغيرات عديدة ليس فقط على مستوى سورية، وإنما على مستوى المنطقة العربية والإسلامية والعالم، حيث برزت السياسة الروسية التي أظهرت روسيا كقوة كبيرة موجودة على الساحة الدولية ولها مصالح يجب أن تُحترم وأن زمام الأمور في المنطقة العربية ليست بيد الغرب وحده بل إن للسياسة الروسية وجودها.

5. تنطلق الاستراتيجية الروسية من أن الشرق الأوسط فضاء قريب من حدودها الجنوبية وأن أي عدم استقرار فيه سيؤثر سلباً على العديد من جمهورياتها وهو ما قد يهدد أمنها القومي.

6. شكل وصول فلاديمير بوتين إلى الحكم في روسيا الاتحادية نقطة تحول أساسية في التفكير الاستراتيجي الروسي حيث جعل من هدف بناء الدولة وتعزيز السلطة المركزية أهم ركيزة على الصعيد الداخلي والتي انعكست بدورها على المستوى الخارجي.

7. اتسمت المواقف الروسية من الأزمة السورية بالاعتدال والتوازن، ما جعل الحكومة السورية تأمل في مزيد من العدالة والإنصاف في مواقف المجتمع الدولي.

كل هذه الإنجازات التي حققتها روسيا في المنطقة بشكل عام وسورية بشكل خاص، والتفاعلات التي تبدو إيجابية، تؤشر إلى ضرورة استمرار هذه العلاقات والتوجه إلى تكثيفها في المرحلة المقبلة، ولابد من تعميق الدراسات للسياسة الخارجية لروسيا الاتحادية وإظهار دورها في التنمية السياسية بين البلدين بعد عام 2011 ولتوضح الموقف الروسي العقلاني من الأزمة السورية ولتعرية الموقف الأمريكي وسلبيته في المنطقة العربية.

المراجع:

1. جريء الأمارة، لمى مضر. الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008 ، ص 5-6 .

2. سيد حسين، أحمد. السياسات الروسية تجاه الشرق الأوسط، مجلة الديمقراطية، العدد 52، 2014/4/11. تاريخ المطالعة 2016/10/22 http://democracy.ahram.org.eg

3. .أبو سمهدانة، عزالدين عبدالله. الاستراتيجية الروسية تجاه الشرق الأوسط 2000-2008، رسالة ماجستير، غزة،جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2012، ص 74-75.

4. Andrej Kreutz, " Russian In The Middle East: Friend(west port (conn),London: prager security international, 2001,in4/4/2016

5. https.//almondapaper.net/sub/09-211/ 13 .

6. العريبي، خديجة، السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط بعد أحداث 11 أيلول عام 2001، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بغداد، كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2013-2014، ص 121-125.

7. عبد الغفار، عامر: السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا وسورية وأثرها على التحولات السياسية في البلدين منذ 2011-2014، رسالة ماجستير- جامعة النجاح الوطنية- 2015، ص96 .

8. محمد مدني، مايسة. التدخل الروسي في الأزمة الروسية، مجلة كلية الاقتصاد العلمية، العدد 4 يناير عام 2014، ص203-204-205.

9. مدوخ، نجاة. السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة (دراسة حالة الأزمة السورية (2014 -2010، رسالة : ماجستير،) جامعة: محمد خيضر بسكره كلية الحقوق والعلوم السياسية)، ص .51

10. بوزيدي، عبد الرزاق. التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط دراسة حالة الأزمة السورية 2010-2014، جامعة محمد خيضر، الجزائر، ص134- 138.

11. بسيوني،شدوى. السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2016، ص31 .

12. مصطفى عبد العزيز مرسي. التدخل العسكري الروسي المكثف في سورية: الدوافع والتداعيات والنتائج، مقالة عن الإنترنت، تاريخ المطالعة 2016/11/28.

< www.arabaffairsonline.org/admin/uploads/8morsi.pdf>